



نحو الحرية إستراتيجيات السيطرة على الأسعار

الخميس ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣

يوجد في مصر العديد من الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن مراقبة الأسعار والأسواق، وحماية المستهلكين، والتعامل مع شكاوى المستهلكين، منها جهاز حماية المستهلك، وجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وهيئة سلامة الغذاء. **الجهاز المركزي للإحصاء**، الذى ينشر المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك مستويات الأسعار، ووزارة التموين، التي تنظم توريد وتوزيع السلع الأساسية ولها دور أساسي في التسعير وتوعية المستهلك بحقوقه والدفاع عن مصالحه. وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات التي تراقب الاستيراد، ومؤسسات إنفاذ القانون، وجمعيات حماية المستهلك التي تسعى لرفع الوعي لدى المستهلك بحقوقه والدفاع عن مصالحه. كل هذه الأجهزة لها دور في مواجهة ارتفاع الأسعار. وبالطبع فإن وقف جنون الأسعار ومواجهة جشع التجار مسألة معقدة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية. ويمثل تحديا مستمرا للحكومة في ضبط الأسعار دون الإخلال بالتوازن بين مصالح المستهلكين والتجار والشركات. هناك تجارب واستراتيجيات ناجحة أثبتت نجاحها في العديد من الدول للتحكم في الأسعار، بما في ذلك قيام الحكومات بوضع حدود قصوى لأسعار بعض السلع لتجنب الزيادات المفرطة أوقات الأزمات، ومراقبة الأسواق، والتدخل عند الضرورة لمنع التلاعب بالأسعار أو إخفاء السلع. وتساعد مكافحة الاحتكار في تعزيز المنافسة في السوق، ومنع الممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتفعيل قوانين حماية المستهلك لضمان أسعار عادلة وشفافة. ويمكن للحكومات تقديم الإعانات لخفض تكلفة الغذاء والتوقف عن تصدير السلع الأساسية لضمان توافرها محليا بأسعار معقولة.